

علوم الفلسفة

العرف الخلقى

بفهم

الدكتور على عبد الواحد وافي

الأستاذ بمدرسة دار العلوم العليا وأقسام التخصص بالأزهر

يتكون العرف الخلقى بمعناه العام من مجموعة القواعد التي يحتم اتباعها على الأمة تفسيرها للفضيلة والرذيلة . وتنحو كل أمة في هذا التفسير المنحى الذي ترشدها اليه قوانينها السماوية وحياتها الاقتصادية ونظمها الأسرية ودرساتيرها السياسية وقوانينها القضائية وبيئتها الجغرافية ^(١) . ولا شك أن العرف بهذا المعنى هو أهم مقياس عملي للخير والشر إن لم يكن المقياس العملي الفذ . فهو الذي تستعين به الأمم لتقدير أعمال أفرادها من الوجهة الخلقية . فبقدر مطابقتها له أو انحرافها عنه تكون خيراً أو شراً في نظرها . وهو الذي ترجع إليه كذلك لتحديد البواعث التي يجب أن يلي المرء داعيها ، والمقاصد التي ينبغي أن يصب نحوها بمجموده حتى تتفق أعماله مع القواعد التي أقرتها نظمها الخلقية . وهو الذي يجري عليه السواد الأعظم من الناس في أحكامهم الخلقية على أعمالهم وأعمال غيرهم .

ويختلف العرف الخلقى باختلاف العصور والأمم . فما تعدده أمة

(١) يطلق العرف بمعناه الخاص على ما تصطلح عليه الأمة من التقاليد التي لم

تعرض لها قوانينها السماوية والوضعية .

فضيلة قد تعدده رذيلة أمة غيرها معاصرة لها، وما يراه شعب مباحا قد يراه شعب غيره محظوراً، وكثيراً ما يختلف الحكم من الوجهة الخلقية على الله الواحد عند أمة ما باختلاف عصورها.

فالرق مثلاً كان مباحاً عند جل أمم العصور القديمة وعند كثير من أمم القرون الوسطى وصدر العصور الحديثة^(١). وقد غلا بعض أمم العصور القديمة فاعتبر ضرب الرق على أفراد الشعوب المنحلة في نظرها أشبه شيء بالواجب الخلقى. ومن هو لاء قدماء الإغريق الذين يقول فيلسوفهم أرسطوطا ليس مترجماً عن عرفهم: «إن الطبيعة قد خلقت شعوباً للسيادة (يقصد بها الشعوب الإغريقية) وأخرى للرق (يقصد بها شعوب آسيا). وقد ميزت هذين الصنفين بصفات نفسية، فمنحت الصنف الأول التفكير والإرادة، ولم تحب الصنف الثانى إلا بالجسم والعاطفة. وما الحرب إلا وسيلة أرشدت إليها الطبيعة العالم المتمدين (الإغريق) ليتمكن بوساطتها من استعباد الشعوب المتبربرة ووردها إلى الحالة التى خلقت لها. فالحرب نظام بررته قوانين الطبيعة وقواعد الخلق الصحيح». — وبيننا العبريون والإغريق والرومان كانوا يبيعون ضرب الرق على الأسير ومن فى حكمه كمن اختطفه قرصان البحر. وعلى مرتكبي بعض المحظورات المدنية كعدم الوفاء بالدين أو الجنائية ك بعض أنواع السرقة والزنا والقتل والخيانة الحربية ويخولون للأب حق بيع أولاده وللحر حق بيع نفسه، إذ نرى الشريعة الإسلامية تحظر ضرب الرق على

(١) ظل نظام الرق سائداً فى المستعمرات الأوروبية بأفريقيا وفى بعض ممالك أفريقية وآسيا حتى أواخر القرن التاسع عشر. — ولا يزال متبعاً الآن فى ليبيريا والحيشة بالرغم من محاربة حكوماتهما له. وفى جزيرة العرب وعند بعض قبائل السودان.

غير أسرى الحرب ، والتقاليد الخلقية لأمم العصور الحديثة تحظر عليها أن تسترق غير سود افريقية ، على حين أن نظام الرق على إطلاقه قد أصبح في نظر معظم الشعوب الحالية من الأمور المحرمة قانوناً ومن أشدها تعارضاً مع مبادئ الحرية والإخاء والمساواة التي تعتبر الأسس الجوهرية لحياتنا الخلقية .

والسرقة التي أجمعت كل شرائع أئمتنا الحالية على تحريمها أيّاً كان نوعها وأيّاً كان مرتكبها قد أوجبها بعض مشرعي مقدونيا وإسبرطة على الشبان لا اعتقادهم أنها تدربهم على الأمور اللازمة للجندى من المهارة والخفة والخدعة . . . وما إلى ذلك . — وقطع الطريق الذي يعتبره ديننا الخفيف من أشد أنواع السرقة جرماً وأدعاها لزيادة العقوبة قد عده كثير من الأمم القديمة أخف وطئاً وأقل عقوبة من السرقة العادية ويعتبره كثير من الشعوب البدوية الحالية مهنة شريفة لا غبار عليها من الوجهة الخلقية .

وقتل النفس لا يعتبر جريمة قضائية وخلقياً في نظر كثير من الأمم القديمة وكثير من الشعوب غير المتعدنية الحالية إلا إن كان المقتول من قبيلة القاتل أو من أمته ، في حين أن العرف الخلقى لكل الأمم المتعدنية الحالية يحظره على الإطلاق .

والبغاء الذي تعدّه نظمنا الخلقية من أكبر الموبقات كان معتبراً عند بعض الأمم ، كالآشوريين والبابليين والآثينيين وغيرهم ، زانفياً يقترب بها النساء إلى الآلهة ، وواجباً وطنياً يتحتم على كل امرأة القيام به مدة معينة في حياتها وكانت الآشوريات والبابليات والرقيمات بأثينا وروما ترتكبه في الهياكل الدينية نفسها ، ويقفن ما يأتين من الدخل (الذي كان معظمه من الأجانب) لأعمال الخير وبخاصة لتزيين المعابد وتشيدها

والإتفاق عليها ، ولذلك اشتهر هذا البناء في تاريخ المدنات باسم البناء المقدس (١)

وعمل قوم لوط الذي تعده شرائع الأمم الحالية ونظمها الخلقية من أمهات الجرائم كان مباحا عند بعض الأمم القديمة بإباحة مطلقة أو مقيدة ببعض شروط . — فاجاء بالقرآن الكريم عن قوم لوط يدل بصريح اللفظ على أن النظم الخلقية لهذه الأمة ما كانت ترى أية غضاضة في هذه الفعلة الشنعاء وقد جرت عادة الأسرات الأرستقراطية الرومانية إذا بلغ أحد أبنائهم الحلم أن يمنحوه رقيقا أصغر منه سنا يستمتع به مدة معينة ، وكانوا يرون في هذا واجبا خلقيا يتحتم على الآباء أن يقوموا به نحو تربية أبنائهم (٢).

وتقديم صاحب المنزل زوجه إلى ضيفه يستمتع بها مدة إقامته لديه أو ليلة من ليالى قراه كان نظاما اجتماعيا خلقيا متبعا عند بعض الأمم السامية القديمة وغيرها . وواضح أن أمرا كهذا تعتبر نظمنا الخلقية فاعله مجردا من الدين والشرف والغيرة وأحط منزلة من الحيوان الأعجم . وزواج الأخ بأخته المحرم في كل الشرائع الحالية لم تكن فيه أية مخالفة للنظم الدينية والخلقية عند قدماء المصريين وغيرهم . وزواج المرأة بأكثر من رجل واحد ، مع إجماع الأمم الحالية على تحريمه ، كان معمولا به عند كثير من الشعوب ولا يزال متبعا للآن في بعض المقاطعات الصينية .

(١) انظر تفصيل هذا الموضوع في مؤلفي :

Contribution à une Théorie Sociologique de l'Esclavage.

بصفحتي ٣١٤ ، ٣١٥ .

(٢) انظر تفصيل هذا الموضوع في مؤلفي الآتف الذ ذكر صفحة ٣٠٤ .

ورقص الرجل مع امرأة أجنبية عنه واحتضانه إياها أثناء رقصهما وهي عارية اليدين والصدر لا ترى فيه أمم أوروبا وأمريكا أية غضاضة من الوجهة الخلقية . تفعل ذلك المرأة على مرأى من زوجها والبنت على مرأى من أبها وأهلها فلا يثير عملها في نفوسهم إلا السرور والإعجاب ، مع أن عملاً كهذا تحرمه شريعتنا الغراء وتنذره تقاليدنا وأخلاقنا . واعتداء الأب على حياة أولاده معتبر جريمة دينياً وقضائياً وخلقياً في نظر معظم الشعوب الحاضرة ؛ على حين أن إعدام الأولاد المشوهين والضعفاء كان عند قدماء اليونان واجباً أسرياً يتحتم على الآباء ونظاماً اجتماعياً ارتضاه كثير من مشرعهم وبخاصة ليكورغوس ، وحث عليه طائفة من فلاسفتهم منهم أفلاطون في كتابه «الجمهورية» وأرسطو طاليس في كتابه «السياسة» ؛ وعلى حين أن بعض قبائل العرب قبل الإسلام وبخاصة تميم وكندة وطيء كانت تعد وأد البنات من المكرمات . والانتحار المعدود في نظر كثير من الأمم المتمدينة الحالية من أكبر الجرائم الدينية والخلقية كان يعتبره اليابانيون واجباً خلقياً يتحتم على الواحد منهم في حالات خاصة (عند ما يصاب في شرفه مثلاً أو يخفق في مشروع هام أو يحاول البرهنة على أنه مغبون الحق أو على أنه برىء من تهمة ألصقت به . . وما إلى ذلك) . وكانت طريقة الانتحار عندهم شق البطن التي يسمونها «هارا كيري» . — وقد ظل هذا النظام متبعاً لديهم حتى أوائل القرن العشرين ولا تزال له بقايا في عصرنا الحاضر وبخاصة في قراهم .

وإزهاق روح أى حيوان محرم عند بعض طوائف البوذيين . فقد روى الأستاذ «شاليه» أنه زار بعض المعابد البوذية بسيلان فوجد قسسه يقطرون مشروباتهم تقطيراً فنياً دقيقاً ليتأكدوا من خلوصها من

كل الكائنات الحية التي يخشون ارتكاب جريمة بابتلاعها معها . على حين أن أكل لحوم الأناسي أنفسهم مباح عند كثير من زنوج إفريقيا وأمريكا وأستراليا . وقد ذكر الأستاذ « شاليه » في تقريره اللذين كتبهما عند زيارته للكنغو البلجيكية والكنغو الفرنسية « أن معظم شعوبها تبيع لأفرادها أكل لحم كل إنسان من غير قبيلتهم ، وأن قبائل الباهوين لا تبيع إلا لحوم أعدائهم الذين يقتلون بسيفوفهم في حرب مشروعة ، وأن التقاليد الخلقية لقبائل البيتيلاس بالكنغو البلجيكية تحتم على الأبناء أكل لحوم آبائهم أحياء عند دنو آجالهم ، وأن قبائل البندوجو تكاد تبيع أكل لحم الإنسان بلا قيد ولا شرط . . . الخ » .

وقصارى القول : لا نكاد نعثر على نظام خلق أقره العرف في جميع العصور وعند جميع الأمم . وهكذا تصدق عبارة « موتانى » : « إن أقبح الرذائل في نظر أمة قد يكون واجباً في نظر غيرها ، ومحال أن نعثر على جرم خلقى لم تعده أمة ما فضيلة أو مباحاً » ؛ وعبارة « پاسكال » : « إن ثلاث درجات عرض لكافية في قلب حقائق الأمور الخلقية ، فما هو حق شامى جبال الپرانس قد يكون باطلا جنوبها » .

فإذا علمت هذا ، وعلمت أن علماء الأخلاق يحاولون وضع نظم خلقية وتشريع قوانين للسلوك يعتقدون صلاحيتها لكل زمان ومكان ، عرفت السبب الجوهرى الذى جعلهم يرون عدم صلاحية العرف لقياس الأخلاق ، والذى دعاهم إلى اختراع تلك « المقاييس النظرية » التى ربما أتاحت لنا فرصة الكلام عنها فى عدد تال .

ولكن اعتداد الناس بهذا المقياس ، مع عدم صلاحيته فى نظر علماء الأخلاق ، له بعض الفوائد . فقد منع الناس أن يصادموا العادات الصالحة . فكم من ممتنع عن الجرائم لا لشيء إلا جرياً مع العرف . ولقد

كان لهذا المقياس أيضا فائدة كبيرة في محاربة البدع والقضاء عليها ، فان أكبر دافع إلى هذه المحاربة يرجع إلى مخالفتها لما ألفه الناس ولما ارتضته نظمهم الاجتماعية وتقاليدهم . — على أن بعض مشرعى الاسلام لم ير غضاظة في الاعتماد على العرف أحيانا وجعله أساسا للتشريع . ومن هؤلاء الإمام مالك الذى يعتمد فى تقرير كثير من مبادئه التشريعية على عمل أهل المدينة ، أى على عرفهم وتقاليدهم ، وقد اتفقت المذاهب الأربعة كلها على اعتبار الإجماع أصلا من أصول التشريع . وما الإجماع فى الحقيقة إلا مظهر من مظاهر العرف المتبع فى الأمم الإسلامية ، فان مجتهدى هذه الأمم ، الذين يعد إجماعا ما اتفقت عليه آراؤهم ، قلما تتفق آراؤهم على غير الأمور التى يرتضيها عرف أممهم وتسلم بها تقاليدها الاجتماعية .

على عبد الواحد وافي

ليسانسيه ودكتور فى الآداب من جامعة باريس

